القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول

أ. ساعو باية *

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الصناعي الجزائري وإبراز أهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ومن عدم تنميته وتطوره وذلك منذ زمن بعيد ورغم مجهودات الدولة المبذولة لتطويره، فإنه لازال يعاني من نقص في مختلف مستوياته ،والجزائر كغيرها من البلدان النامية راهنت على هذا القطاع من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع مرتكز على قاعدة من النشاطات الصناعية المتنوعة غير أن واقع الصناعة اليوم لا يعطي انطباعا ايجابيا عن تحقق الأهداف المنتظرة .

وقد عرفت الجزائر جملة من الاصلاحات والتي انعكست بصورة مباشرة على مستوى النمو الاقتصادي بصورة سلبية واستهدفت هذه الإصلاحات التعديل الهيكلي للإقتصادالوطني لإعادة التوازنات الكلية إلى المستوى الطبيعي، وكانت الأعرض الجانبية كلها في غير صالح قطاع الصناعة والتي فقدت أكثر من نصف قدراتها الإنتاجية واعتماد استراتيجية النمو الخارجي التي تعني المراهنة على الإستثمارات الأجنبية والخاصة والتي ارتكزت بصفة خاصة في الصناعة البترولية، وعليه أصبح القطاع الصناعي الجزائري الرهان عليه أحد الخيارات الإستراتيجية للإنضمام إلى الأسوق الدولية خاصة وإلى النظام الإقتصادي العالمي الجديد عامة وهذا يمثل تحديا كبيرا للمؤسسات الصناعية الجزائرية التي لابد عليها أن تتأقلم مع متغيرات محيطها السريعة والمتتالية، وذلك بتأهيلها لتحسين موقعها في اطار الاقتصاد التنافس، وتأهيل محيطها الإداري والعنصر البشري وبدعم البنية التحتية وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير وغيرها من السياسات الإقتصادية المتبعة في ذلك .

الكلمات المفتاحية : واقع الصناعة ،التصنيع ،المناطق الصناعية ،مشاكل الصناعة، الاستراتيجية الصناعية.

* أستاذة مساعدة قسم – أ – جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة .

Algeria industrial sector, problems and solutions.

Abstract:

The present study aims to shed light on the industrial sector of Algeria and high light the most important issues facing it, and this has led to a lack of development and evolution for a long time; and despite efforts made by the State to boost it, it remains suffering at different levels. Algeria, like other developing countries has bet on this sector in order to achieve a rapid economic growth based on a diversified audience of industrial activity; however the reality of the industry today, gives hardly a positive impression regarding the achievement of expected paths and goals.

Algeria has experienced a number of reforms which have reflected directly and negatively on the level of economic growth. These reforms have targeted structural adjustment of the economy to rebalance it to its normal level - and side effects were all to the detriment of the industrial sector that has lost more than half of its productive capacity - and adoption of the strategy of external growth means betting on foreign and private investment which are based in particular on oil industry, where betting on the Algerian industry has become a strategic choice to reach international markets, in particular, and the new world economic order in general, and this represents a major challenge for Algerian industry , that must adapt itself to rapid and successive changes in its environment , rehabilitating order to improve its position in the context of a competitive economy and rehabilitating its administrative environment and its human resources components while further supporting infrastructure and increased funding for research and development and other economic policies followed are more necessary.

Key words: the reality of the industry, manufacturing, industrial areas, the problems of the industry, industrial strategy.

مقدمة :

يعتبر القطاع الصناعي من أحد الموضوعات الهامة التي تشغل بال متخذي القرارات لما يتمتع به من أهمية وفعالية في دعم التنمية الاقتصادية، وحيث يعتبر أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في تنميته وتطويره، ويعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ،وتوفير مناصب الشغل للأيدي العاملة، وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة ،وإنتاج سلع بديلة للموردات .....إلخ ،ونظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع فإن السلطات الجزائرية منذ الاستقلال وإلى اليوم تسعى جاهدة إلى تطويره وتنميته وذلك من خلال الاصلاحات المتكررة من فترة إلى أخرى ،واتباع سياسات متعددة في هذا المجال، إلا أنه وللأسف تبين للدولة الجزائرية بأن القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص لم يستفد بالشكل الذي كان مأمولا سواء توقف الأمر على تخفيض تكاليف المدخلات الصناعية للتمكن من رفع درجة التنافسية للمنتجات خاصة الموجهة منها إلى الأسواق الخارجية أم التمكن من رفع حجم الصادرات خارج المحروقات .

وعلى هذا الأساس يمكن طرح السؤال الجوهري التالي: **ماهي مشاكل التي تواجه القطاع الصناعي الجزائري ؟ وماهي الحلول المقترحة لمعالجتها ؟**

وللإجابة على هذا الإشكال يمكننا صياغة جملة من الفرضيات هي :

ـ يعتبر القطاع الصناعي الجزائري من أبرز القطاعات الرائدة في دعم التنمية الاقتصادية في البلاد وذلك للدور الذي يلعبه في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ،علاوة على ذلك الإهتمام الكبيرة للدولة بهذا القطاع وذلك من خلال ترصيد أموال طائلة للنهوض به .

ـ العديد من المؤسسات الصناعية الجزائرية قامت بدون وضع دراسات جدوى اقتصادية واعتمدت على توليفة من الأرقام لتشجيع رأس المال من المساهمين ، بالإضافة إلى الإقرار بأن سوء الإدارة والفساد قد ساهم في قيام مصانع تعتمد على تكنولوجيا قديمة الأمر الذي أدى إلى ضعف وتردي مستوى جودة المنتوج الجزائري و بالتالي ارتفاع التكاليف .

ـ لقد برزت قضية القوى البشرية أو القوى العاملة هي أهم نقطة في نجاح الصناعة الوطنية، وهذه الأخيرة تحتاج إلى نظام تعليمي تكون مخرجاته متناسبة مع احتياجات الصناعة.

فمن خلال هذه الدراسة سنحاول ابراز وضعية القطاع الصناعي الجزائري وذلك من خلال الإصلاحات المتعاقبة عليه وأيضا إبراز أهم المشاكل التي تعيق من تطوره وتنميته ،وفي الأخير سنحاول اقتراح بعض الحلول المعالجة لتقليل أو الحد من هذه المعيقات(المشاكل) وبالتالي تطوير وتنمية الصناعة الجزائرية .

أولا- واقع القطاع الصناعي الجزائري والاصلاحات المتعاقبة عليه:

رغم الأهمية التي يمليها القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري إلا أنه شهد فترة تراجع خلال عقد التسعينيات بسبب انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية وتخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع ومحدودية استثمارات القطاع الخاص فيه، والملاحظ على مسار نشاط هذا القطاع والنتائج المحققة أن هذا الأخير يواجه بعض المعوقات بالنظر لعدم صرامة الإصلاحات إذ نجد الجزائر من بين البلدان النامية التي باشرت بجملة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية ،والتي خصت الواقع المتردي الذي نتج خاصة بعد الأزمة البترولية 1986 والتي أدت إلى انخفاض معدلات الدخل، وبالتالي تقلص في مستويات التبادل، ولما كان النموذج التنموي الذي اعتمدته الجزائر كبلد اشتراكي هو تنمية وتطوير البنية التحتية الصناعية بالخصوص، فإنه يعتمد في استمراره وتطوره على الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن أي أزمة تصيب قطاع المحروقات يؤثر سلبا على نمو وتقدم قطاع الصناعة.

وبعد هذه الفترة تلتها فترة تتسم بتطبيق برنامج الخوصصة والتعديل الهيكلي أو ما يسمى بإعادة الهيكلة الصناعية في معظم المؤسسات العمومية، غير أن هذه الإصلاحات كانت لها في بدايتها صبغة سياسة أكثر منها إقتصادية مما ألزم المسؤولين على العمل من أجل تجسيد المرحلة الثانية للإصلاحات بعد هيكلة المؤسسات العمومية وهي مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية وتمثل ذلك في[1] :

- اعطاء الحرية المالية للمؤسسات في القطاع العام. توظيف آلية تسيير حديثة
- الاستخدام العقلاني والموضعي لكامل الطاقات والقدرات المادية والبشرية للمؤسسات . التركيز على رفع مستوى الإنتاج وتحسينه .

فمن أجل تحقيق هذه العناصر بالمؤسسات العمومية تم صدور مجموعة من القوانين التي كانت من بين أهدافها هو تحضير المؤسسات العمومية الصناعية بالخصوص للتوجه التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق ومن بين هذه القوانين نجد : - قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 .

- قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 .

ـ ابرام اتفاقية stand by في1994 . برنامج التعديل الهيكلي للسنة 1995 .

و قد كلفت عملية تطهير المؤسسات حوالي 13 مليار دولار خلال الفترة (1994 ـ 1999)،إلا أنها لم تحقق كامل الأهداف التي جاءت من أجلها و باعتبار أن معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها كانت تشكو في تلك المرحلة من مشكلة العجز المالي ،حيث بلغ عدد المؤسسات التي خصت بهذه العملية حوالي 23 مؤسسة في القطاع العام سنة 1996 ،كما تم أيضا وضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات ذات الحجم الإنتاجي الكبير ، أما بالنسبة للخوصصة فقد ركز برنامجها في سنة 1997 على بيع 250 مؤسسة خلال الفترة (1998 ـ 1999)، وبالتالي فإن القطاع الصناعي هو القطاع الأول الذي تضرر من عملية الحل ،بحيث نجد من بين المؤسسات التي مستها هذه العملية 54 % منها مؤسسات صناعية ، كما بلغ عدد العمال المسرحين منها حوالي 213 ألف عامل سنة 1998 معظمهم ينتمون إلى قطاع الصناعة .

و بصفة عامة فإن نتائج الخوصصة تمثلت أيضا في تقليص عدد العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60 % من المجموع، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 39 %، ثم تأتي المؤسسات الخاصة بنسبة ضئيلة 1 % وذلك في الفترة بين 1994 و1998. وفي نفس الفترة تم حل 815 مؤسسة، وبصورة أساسية المؤسسات العمومية المحلية بـ (38 %)، وكذلك نسبة لا يستهان بها من المؤسسات العمومية الاقتصادية بـ (16 %)[2]، أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم (1): توزيع المؤسسات التي تم حلها في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى 30 جوان 1998):

القطاع	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية والسكن	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المفتشية العامة للعمل- الجزائر

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي غلقت أبوابها هو قطاع الصناعة بـ 54 % من عمليات حل المؤسسات، منها 86 % مؤسسات عمومية محلية، ويليه قطاع البناء والسكن بـ 30 % من مجموع المؤسسات، منها 78 % من المؤسسات العمومية المحلية.

وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال، أو من حيث عدد المؤسسات التي تم حلها، أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح. كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات، الذي شمل حقا عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية. وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجا من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستان تنتمي للقطاع الفلاحي.

و من أ جل التسريع بعملية الخوصصة تم إتخاذ جملة من ا لإجراءات المالية والقانونية التحضيرية ومنها التخفيف من القيود الضريبية لصالح الا ستثمارات الإنتاجية ، تشجيع الترقية العقارية ،انشاء السوق المالي، حيث شملت الخوصصة معظم المؤسسات ذات الطابع الصناعي .

وبعد عشرية كاملة من الأزمة جاءت السلطات الجزائرية بسيا سة الإنعاش الاقتصادي والتي تهدف بالأ ساس إ لى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من الركود ، وهذه السياسة تمثلت في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 ـ 2004) وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 ـ 2009) وبرنامج الخماسي لدعم النمو (2009 ـ 2014)، بحيث نلاحظ في الفترة الأولى للبرنامج الإنعاش تطور الناتج ا لداخلي ا لخام لقطاع الصناعة من 7,9% سنة 2001 إ لى تراجع بـ 6 % سنة 2004 ،وكما نلاحظ أيضا بالنسبة لهذا القطاع في تراجع جد خطير للنمو الاقتصادي والقيمة المضافة سنة 2005 بـ 25 %،3% ، 5% ،5,4 %،5,3% ،خ لال ا لسنوات 2007 ،2009 و2010 و2011 ع لى ا لتوالي[3] ،والملفت للانتباه أن هذه الأرقام في تراجع مستمر من سنة لأخرى وهذا يدل على أن هذا القطاع يعاني من جملة من المشاكل والتي سنتطرق إليها لاحقا.

أ ـ الفروع الصناعية بالجزائر: يعتبر القطاع الصناعي أحد الجوانب الأساسية التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن يمثل إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،و بذلك تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام و بروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم(2): توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع عدد المؤسسات الخاصة :

عدد المؤسسات الخاصة / الفروع الصناعية	سنة **2008**	السداسي الأول **2009**
الحديد والصلب	8794	9010
مواد البناء	7154	7368
كيمياء- مطاط- بلاستيك	2205	2273
الصناعات الغذائية	17045	17376
صناعة النسيج	4291	4270
صناعة الجلود	1667	1649
الخشب- الفلين - الورق	11848	12274
صناعات مختلفة	3564	3600
المجموع	**56568**	**57820**

المصدر: نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السداسي الأول 2009 .

من خلال الجدول السابق نسجل ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 321387 مؤسسة سنة 2008 ليصل نهاية السداسي الأول من عام 2009 إلى 335486 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية وانتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 56568 إلى 57820 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تماشيا مع التحول العالمي في

هذا الاتجاه فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وفرعت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة.

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

ب - **المناطق الصناعية بالجزائر:** في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3 (4).

- **إدارة المناطق الصناعية:** يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

- **تهيئة المنطقة الصناعية:** تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي(5):

*هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9 ، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

*مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

*عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في

المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

ـ تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

**مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالمرافق الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية[6] .

إن الجزائر تتكون من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ .

ثانيا ـ مشاكل أو(معيقات) القطاع الصناعي الجزائري:

إن القطاع الصناعي الجزائري يتوفر على قدرات كبيرة بالرغم من ضعف نسب النمو فيه وذلك من خلال[7] :

ـ قاعدة صناعية متنوعة ، حوالي 1000 وحدة متوسطة وكبيرة الحجم عاملة في أهم فروع النشاط التكنولوجيات الصناعة العصرية . توزيع جغرافي للصناعة متوازن نسبيا. قطاع خاص ناشئ.

ـ تتوفر أغلب المدن الكبرى على مواقع صناعية . نسيج صناعي مترابط لكن بطريقة غير متكاملة.

ـ تقاليد عمل صناعي راسخة، لكن تبقى القدرة على العمل الجماعي ضعيفة غير أنه يمكن اعتبار المستوى العلمي والمهني للعاملين في الإنتاج والصيانة مقبولا،وبالرغم من وجود هذه الميزات في قطاع الصناعة الجزائرية لكننا لا يمكننا اخفاء أو لامبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهه ،والتي حالت دون تطويره ونموه وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له،ويمكن عرض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري كالاتي :

1 ـ المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات:يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة، كما يواجه القطاع الصناعي أيضا استعمال قدرات انتاج ضعيفة وهامشة ، وهذا يدل على أن الإنتاج الوطني لا يستجيب لمقاييس النوعية المطلوبة ويحمل بصعوبة متزايدة عبئ المنافسة بسبب الاستثمارات والتأهيل والعصرنة .

2 ـ عدم ملائمة مواقع المصانع :إن مواقع الإنتاج لمعظم المؤسسات الصناعية الجزائرية تقع داخل المدن الكبرى وخاصة في المناطق الساحلية للبلاد ،وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية وهذا يؤدي بنا إلى التفكير بشكل جدي لإنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع خارج التجمعات السكانية.

3 ـ مشاكل متعلقة بالخدمات:يواجه القطاع الصناعي مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية والتي لا غنى عنها منها المياه والكهرباء والمجاري ،بالإضافة إلى الاتصالات والنقل وكل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي، كما تواجه أيضا بعض المصانع مشكلة اختيار طريقة تصريف منتجاتها والتواصل إلى أفضل قناة توزيع تحقق لها ما تريد من أهداف وهو ما تتكلف به الوظيفة التسويقية ببحثه واتخاذ القرار المناسب[8].

4 ـ مشكل العقارات الصناعية :ويرجع هذا بالخصوص لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية ،بالإضافة لارتفاع أسعارها كما أن غياب سوق عقاري فعال

أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكيد من ملكيته الحقيقية [9].

5 ـ مشاكل تتعلق بنقص التمويل: يواجه الجهاز الإنتاجي صعوبات ايجاد مصادر التمويل وهذا نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو صناعات قائمة وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام و رئيسي لتنميته، وقد نتج عن ذلك اعتماد المؤسسات الصناعية على التمويل الذاتي مما ترتب عليها قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاؤها.

6 ـ المشاكل المتعلقة بالمواد الخام : ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية وكذلك لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض من المواد الخام.

7 ـ مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشاكل التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال تسويق وتصدير المنتجات المصنعة،ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي: ـ صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين وبالنظر إلى وضعية الطلب الحقيقي وقدرة المؤسسات الصناعية على التكيف مع المعطيات الجديدة للسوق بالنسبة إلى تشكيلة المادة التي تصنعها ومع المحيط الجديد للإنتاج .

ـ المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الأجنبية حيث فتحت السوق الجزائرية على مصراعيها للسلع والمنتجات الأجنبية التي تدخل بدون أية قيود زعما أن الجزائر تتبع اقتصاد السوق الحر.

8 ـ مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي : من الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا وزيادة الطاقة الإنتاجية ، ويرجع ذلك إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني اللازم لتطوير القطاع الصناعي، وكذا ضعف التعاون ما بين مراكز البحث والتطوير والجامعات وهذه المؤسسات. هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي الجزائري ضف إلى ذلك نقص في مجال القدرات التسييرية لطواقم المؤسسات الصناعية وبحيث أكد الدليل

المنهجي حول إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات الذي أعدته وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة المتحدة للتنمية الصناعية (جانفي 2003) أن المشاكل المرتبطة بالتسيير والتنظيم تعد من بين الأسباب الأولى التي تكبح التشغيل التقني الجيد للمؤسسة بشكل عام وضمن معاينة كفاءات التسيير الإداري أدرج الدليل ثلاثة عوامل:

أ ـ تقييم كفاءات التسيير الإداري للإدارة (معرفة أهداف السياسة العامة والاستراتيجية و كفاءات التسيير الإداري وأسلوب الإدارة ومسار مراقبة التسيير)

ب ـ تقييم الهيكلة (الرسم التنظيمي ،بنية المستخدمين ،اجراءات التنظيم ،نظام الإعلام والتسيير)

ج ـ تقييم الأبعاد الإجتماعية و الثقافية (البيئة الاجتماعية ،البعد الثقافي، تسيير الموارد البشرية ،نظام التأجير و التحفي.

9 ـ مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين :يعانى القطاع الصناعي الجزائري منذ القدم ولغاية اليوم من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية الصناعية ،وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم و الذي يعني أن القطاع الصناعي كان يعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذا الأخير، وبالتالي لم تكن هناك الدراسات والإحصاءات عن نشاط القطاع الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات بالإضافة إلى العراقيل الإدارية في دراسة الملفات الخاصة بإقامة المشاريع الجديدة في مجال الصناعة.

10 ـ ارتفاع الأعباء الجمركية والغير الجمركية :وقد ترتب على هذه السياسة التجارية الحمائية ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري محليا وعالميا، كما يفقد منتج الجزائري القدرة على المنافسة في ظل الاتجاه التدريجي إلى فتح الأسواق، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي أو ضمن الالتزامات التي تفرضها المنظمات الدولية من أجل الانضمام إلى منضمة التجارة العالمية، كما يفتح ارتفاع الأعباء الجمركية إلى تشكل خطورة واضحة على الصناعة المحلية تمثلت في باب التهريب، وتزداد تأثيرات ارتفاع الأعباء الجمركية وانعكاسها على كلفة الإنتاج للمنتجات الصناعية الجزائرية بسبب ارتفاع نسبة المدخلات الأجنبية، والتي قد تبلغ نحو 88% من قيمة المنتج النهائي في بعض الصناعات الرأسمالية[10].

وتتمثل المعوقات الجمركية وغير الجمركية أساسا في نقطتين أساسيتين هما[11]: مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية مثل: رسم الطابع رسوم خدمات الجمارك، رسوم مرور، رسوم قنصلية...الخ.

ـ المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول. رغم إلغاء التصديق القنصلي ورسوم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادية والاجتماعي عام 2002.

11 ـ ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية: ضعف درجة الاندماج ما بين الفروع وكذا التنمية الضعيفة لنشاطات المقاولات من الباطن، إذ نجد تبعية اتجاه الأسواق الخارجية قصد ضمان التموين بالمدخلات والتجهيزات ،كما نجدهناك العديد من العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشراكات بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها، وباستثناءات قليلة، فان الصناعات الجزائرية مبعثرة جغرافيا وقطاعيا، ومن النادر أن نجد تحيزا لشركات صغيرة في موقع واحد أو على أساس قطاعي وهناك العديد من المناطق الصناعية في الجزائر، لكن الشركات القائمة في تلك المناطق لا تتعاون فيما بينها، ورغم ذلك فقد يتم أحيانا تجميع عدد صغير من المشاريع قطاعيا في منطقة واحدة، وعنده ينشأ قدر صغير من التعاون بين هذه الشركات، إلا أن التنافس هو العامل السائد بين تلك الشركات، والثقة بين مالكي تلك الصناعات ضعيفة نسبيا، وهناك عدد قليل من اتحادات الأعمال، لاسيما تلك التي تمثل مصالح الصناعات الصغيرة. ولكن معظم هذه الاتحادات غير قائمة عل أساس قطاعي، والصناعات منعزلة عموما، وتقتصر أسواقها على المنطقة الموجودة فيها. وهي منعزلة أيضا في ما يتعلق بتوافر معلومات عن المنافسين والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير، والمشكلة الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي في الانعزال وليس الحجم[12].

ثالثا ـ اقتراح بعض الحلول لمعالجة مشاكل الصناعة الجزائرية:

لاشك أن تطور الصناعة الجزائرية يستلزم بالضرورة العمل على تجاوز المشكلات التي تعترض تطورها أو تقدمها والذي يتضمن بعض من الحلول التالية:

أ ـ التأكد على ضرورة إقامة حلقات مترابطة ومتكاملة في إقامة الصناعة سواء من خلال جهد الدولة أو أفرادها المعنيين وهذا من خلال التأكيد على أولويات ذات أهمية في اقتصاد الدولة وبالارتباط والاستناد إلى مواردها وإمكاناتها، بحيث يتم إقامة حلقات متكاملة للصناعة في المجلات ذات الأولوية في أهميتها من خلال إقامة صناعة انتاجية وصناعة لمستلزمات الإنتاج ،اضافة إلى الصناعة التي تلبي احتياجات السكان وهي الصناعة الإستهلاكية .

ب ـ التأكيد على تطوير قدرات العاملين و مهاراتهم والعمل على تقليص العمالة غير الماهرة في هذا القطاع وهو ما سيقتضي ربط عملية إعداد القوى العاملة اللازمة للعمل في المشروعات الصناعية وحسب درجة تطورها في استخدام وسائل الإنتاج وأساليبه،والتي تقتضي أيضا بالضرورة مواكبة عملية الإعداد لمقتضيات هذا التطور سواء في مستويات وأصناف و مهارات معينة من القوى العاملة،وهذا في النهاية كله سيؤدي إلى رفع كفاءة أداء العاملين للعمليات الإنتاجية وكذلك الزيادة في الإنتاجية وزيادة في درجة الإنتفاع من الموارد والطاقة الإنتاجية المتاحة .

ج ـ التوجه نحو اختيار أفضل للقدرات الإدارية والتنظيمية والعمل على تطويرها بشكل مستمر وبالشكل الذي يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المؤسسات الصناعية وهذا من خلال مساهمة هذه القدرات في حالة حسن اختيارها وتحقيق أقصى درجة استغلال ممكنة لهذه الطاقات وأقصى مردود إقتصادي منها،وذلك من خلال أيضا العمل على خلق ادارات مرتبطة بالقطاع الصناعي وتطوير قدراتها الإدارية والتنظيمية والتسييرية بالشكل الذي يؤهلها لإدارة هذا القطاع بكفاءة .

د ـ توفير نظم حوافز تضم دفع العاملين والإدارات على بذل جهد من أجل رفع كفاءة أداء المؤسسات التي يعملون بها،وذلك من خلال نظم فعالة للحوافز المادية والمعنوية وتطبق بجدية و موضوعية، وأن يرافق وجود هذه الحوافز متابعة مستمرة للمقصرين في أدائهم لأعمالهم و الوجبات المنوطة بهم، وبالشكل الذي يدفع الجميع نحو بذل الجهد ورفع مستوى النشاط في القيام بأعمال بما يتضمن تطور المؤسسات الصناعية ونموها بشكل مستمر .

ه ـ ضرورة الإهتمام بدرجة أكبر بدراسات الجدوى الفنية والإقتصادية من خلال توفير معايير دقيقة وعملية يراعي في تحديدها احتياجات المجتمع و الإقتصاد من ناحية وظروفه وأوضاعه من ناحية ثانية و موارده و امكاناته من ناحية ثالثة،وهذا مايتطلب اهتماما أكبر من طرف المؤسسات الصناعية ذاتها بهذا الجانب الحيوي،واهتماما بأعداد الكوادر والاختصاصات المرتبطة بذلك وكذلك ضرورة التركيز في دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية وفي تقييم عمل المؤسسات على ضمان استخدامها لمستلزمات محلية والتقليل من اختيار تلك المشاريع الصناعية التي تعتمد على مستلزمات مستوردة من الخارج،أي تنويع وتوفير في المصادر التمويلية لهذا القطاع داخل الدولة نفسها وبالتالي اتبع سياسة رشيدة في تشغيل الموارد المتاحة .

و ـ ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الإقتصادية وغيرها وبين السياسات المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي ونموه ،والعمل على رفع كفاءة الأداء المؤسسات الصناعية وجدية الأجهزة المطبقة لها وفاعلية هذا التطبيق بحيث يتم استخدام أحسن الأدوات المعتمدة في السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الإقتصاد عموما وتطور الصناعة ونموها خصوصا .

ي ـ إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

رابعا ـ استراتيجية إنعاش القطاع الصناعي الجزائري :إن نجاح قطاع التصنيع في عملية التنمية يتوقف على الاستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها والتي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية وعلى المثابرة والتصميم على تنفيذها ، وبقدر ما تكون الاستراتيجية منسجمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، ومن هنا ينبغي على استراتيجية التصنيع أن تحدد أهم القضايا المتعلقة بالتصنيع مثل أهداف التصنيع الآنية والبعيدة المدى ، وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي وكيفية مواجهتها وتحديد الأولويات التي تؤدي بالضرورة إلى التطور الصناعي ونوع الصناعات الرائدة وبالتالي البدء في تنفيذه، ولعل الاستراتيجية الأكثر ملائمة للاقتصادي الجزائري في مجال تطوير القطاع الصناعي هي استراتيجية التصنيع التي تعمل على خلق توازن مقبول بين الإحلال الصادرات محل الواردات والتوجه للتصنيع من أجل التصدير للخارج .

فمشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية الشرسة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

إن خطر المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل ، الأمر الذي استدعى ضرورة انتهاج إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية .

خامسا ـ الأبعاد الخمسة للاستراتيجية الصناعية :إن المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية ذات أبعاد خمسة هي :

1 ـ استعادة الأسواق الداخلية وتوجيه المؤسسات الوطنية العاملة في أسواق السلع الكاملة الصنع (الصناعات الغذائية مثلا) نحو الأسواق الإقليمية من خلال الاستفادة من تنفيذ الشراكة ، وعلى هذا الصعيد يمكن للإستثمار المباشر الوطني ،الخوصصة والإستثمارات المباشرة الأجنبية أن تلعب دورا .

2 ـ إعادة تأهيل وإعادة نشر الحظيرة الصناعية للإنتاج الصناعي للسلع الوسيطية (الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية والصناعات التعديدية) وسيكون الهدف وضع المؤسسات العمومية والخاصة ضمن شبكات الأسواق الإقليمية والعالمية المندمجة .

3 ـ استغلال الغاز الطبيعي من خلال إنشاء فروع إنتاج مكتملة تنشر عبرالتراب الوطني.

4 ـ توفير الشروط الكفيلة بتمكين صناعات جديدة لخلق القيمة المضافة العالية من التطور،ويستدعي ذلك خلق فضاء محفز بما يكفي وقدرات وطنية للابتكار والتسيير ، وتندرج صناعة الأدوية والتكنولوجيات الجديدة الإعلام في هذا الإطار.

5 ـ إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية وأقطاب تكنولجية متخصصة تجمع الإقتصاديات الخارجية الضرورية(البنى التحتية ،والإدارات المتخصصة) وتوفر شروط التعاون فيما بين القطاعات الصناعية والعلاقات بين المؤسسات ومراكز التكوين لتشكيل مناطق حيث تنشأ وتتطور تنافسية الاقتصاد الوطني .

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة يمكننا القول بأن الصناعة تلعب دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية وتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومواكبة الاقتصاد العالمي ،وللإندماج مع متطلبات هذه العصر فإن القطاع الصناعي الجزائري يحتاج إلى سياسات تتماشى مع هذه السيرورة.

بالإضافة إلى الإستثمار في هذا القطاع من شأنه تصحيح الهياكل الإنتاجية لهذه المؤسسات الصناعية واعطاء إنتاج متزايد من حيث الكم والجودة ،وبالتالي اعطاء لهذه الأخيرة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية ،ومن ثم فإن الإعتماد على قوى السوق على نحو منظم وواقعي يؤدي حتما إلى حسن توجيه الموارد الإقتصادية في إطار صياغة واعية للأهداف واختيار جيد لفرص

الإستثمار،وهذا مايؤدي بالتأكيد إلى إتساع نطاق مساهمة المؤسسات الصناعية في زيادة رفاهية المجتمع و تحسين د خول العمال وز يادة الصادرات وا لحد من الواردات ،بالإ ضافة سيكون مهما الإ شارة في أن عملية تطوير القطاع الصناعي الجزائري وتنميته رهنا للإمكانيات المتاحة من خلال التعاون بين أفراد المجتمع و جهود الدو لة ككل و هو ا لأمر ا لذي ينبغي العمل من أ جل تحقيقه و صولا للأهداف التي تتضمنها عملية التصنيع وتطورها وتحقيقا لدورها في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بالتركيز على بعض النقاط التالية وهي :

ـ على الحكومة انتهاج سياسات تدعم الصناعة الوطنية وتلغي الإجراءات التي تعرقل تطورها .

ـ تطوير إدارة المؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال رفع كفاءة العاملين فيها، وتحسين التواصل بين القطاع العام والخاص من خلال تدريب الموظفين وتوعيتهم بأهمية الصناعات الوطنية ،وخلق ثقة متبادلة بين المسؤولين والقائمين على هذه الأخيرة .

ـ التعاون والتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص والعمل كفريق واحد وضرورة تقسيم وتحديد الأدوار والمسؤوليات بينهما بوضوح .

ـ وضع القوانين و التشريعات التي تشجع الا ندماج بين الشركات الصناعية وتوفير حوافز ضريبية ومالية لهذه الشركات .

ـ ايجاد البيئة المنا سبة لجذب الإ ستثمارات الأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وإنشاء مؤسسات تسويقية تعاونية تدعم التعاون الصناعي وتقدم الخدمات التسويقية .

ـ ضرورة الانتقال من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية والإعتماد على تصدير المواد المصنعة بدلا من المواد الخام .

ـ إنشاء مراكز دراسات وأبحاث متخصصة في المجال الصناعي .

ـ تنويع وتوفير في المصادر التمويلية للقطاع الصناعي .

ـ اد خال رأس االمال والتكنولوج ية المت طورة إ لى ق طاع ا لصناعة لإعطا ئه ديناميكية والرفع من قدراته.

ـ انعاش الا ستثمارات في المؤسسات الصناعية وخا صة تلك المؤسسات التي بإمكان أداتها الانتاجية تلبية الطلب السوقي.

ـ ترقية التنافسية الصناعية عن طريق تحسين أداء المؤسسات وتأهيل وتطهير بيئتها من خلال عصرنة التجهيزات ،تحسين نظم التنظيم وتسيير الإنتاج والربح في الإنتاجية والتحكم في سعر التكلفة ،وتنميته والتكوين والرسكلة ، والجودة ،التسويق وبحوث التسويق ،التحالفات والشراكة الأجنبية .

ـ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار في مجال القطاع الصناعي وهذا نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني .

ـ اقامة علاقات تكامل وتعاون ما بين مراكز البحث والجامعات مهما كانت صفتها (وطنية أو أجنبية) لتنمية وتطوير المؤسسات الصناعية وهذا أولا بهدف تشغيل عمالة مؤهلة ومدربة ،وثانيا قبل القيام بالمشروع الصناعي لا بد من إقامة بحوث تسويقية وترويجية في الواقع العملي .

الهوامش :

1 ـ فكرون السعيد ،التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية ــ الجزائر نموذجاــ مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر ،عدد23 ،جوان 2005 ،ص 79

2 ـ عبد القادر بابا، سياسة الإستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2003 ــ2004 ،ص ص229 .

3 ـ عبد الرحمن تومي ،الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ،الواقع والأفاق ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع القبة ،الجزائر ،2011 ،ص225 ،ص260 (بالتصرف).

4 ـ مخلوف بوجردة ،العقار الصناعي ،دار هومة ، ط 2 ،الجزائر ،2006 ،ص ص 12 ــ18

5 مدحت كاظم القريشي ،الإقتصاد الصناعي،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2000 ص ص 23 ــ26.

6 ـ نفس المرجع السابق ،ص ص 15ــ16 .

7 ـ استراتيجية و سياسة انعاش وتنمية الصناعة ،الكتاب الأبيض للحكومة ،وزارة الصناعة وترقيةالاستثمار ،دار الحقائق للنشر والتوزيع ،الجزائر،2007 ،ص 42 .

8 ـ ميلود زيد الخير ،اشكالية الجودة كمحرك للتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص ادارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2007 ـــ2008 ،ص 200 .

9 ـ مسيكة بوفامة ،بعداش ،فوزية غربي،الاصلاحات في قانون الاستثمار(1988 ــ 2000) وتأثيرذلك على مناخ الاستثمار،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،عدد15،الجزائر،2006 ص43 .

10 ـ حسين شريف ،السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية ،الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة ،دار العلوم العربية ،بيروت ،2007 ،ص265 .

11 ـ التقرير الصناعي العربي الموحد، 2009 ،2010 ،ص 23 .

12 ـ حسين شريف ،مرجع سبق ذكره ،ص 273 .

قائمة المراجع:

1 ـ حسين شريف ،السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية ،الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة ،دار العلوم العربية ،بيروت ،2007 .

2 ـ عبد الرحمن تومي ،الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ،الواقع والأفاق ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع القبة ،الجزائر ،2011 .

3 ـ عبد القادر بابا، سياسة الإستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2003 ـ2004.

4 ـ فاطمة الزهراء ،محمد الطاهر رقايقية، قضايا إقتصادية معاصرة ،الطبعة الأولى،دار الزهران للنشروالتوزيع ،عمان ،الأردن ،2013 .

5 ـ فكرون السعيد ،التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية ــ الجزائر نموذجا ــ مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،عدد23 ،جوان 2005.

6 ـ فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي ،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن ،2004 .

7 ـ مخلوف بوجردة ،العقار الصناعي ،دار هومة ، ط 2 ،الجزائر ،2006 .

8 ـ مسيكة بوفامة / بعداش ،فوزية غربي،الاصلاحات في قانون الاستثمار (1988 ـ 2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،عدد 15 ،الجزائر،.2006

9 ـ مدحت كاظم القريشي ،الإقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن 2000 .

10 ـ ميلود زيد الخير ،اشكالية الجودة كمحرك للتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص ادارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2007 ـ .2008

11 ـ استراتيجية و سياسة انعاش وتنمية الصناعة ،الكتاب الأبيض للحكومة ،وزارة الصناعة وترقيةالاستثمار ،دار الحقائق للنشر والتوزيع ،الجزائر،2007 .

12 ـ التقرير الصناعي العربي الموحد ،2009 ،2010.